

الإصلاح الدستوري في الجزائر: جدلية التوافق والتعارض

بين النصوص القانونية والواقع السياسي

فاتح خننو

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر

ملخص :

تقدم الدراسة تصورا لمسألة الإصلاح الدستوري والمؤسساتي في الجزائر، كأحد المداخل الحداثية لإصلاح الدولة والذي يعتبر بمثابة رهان استراتيجي تعمل من خلاله النظم السياسية، لبلورة تصوراتها لإصلاح الاختلالات التي تنتج عن قصور في أداء السياسة العامة للدولة.

اشغلت الدراسة بمقاربتين ؛ مؤسساتية تهتم بالبنى السياسية و أخرى سلوكية تركز على الفاعلين السياسيين، فمن خلال عرض مراحل التطور الدستوري والمؤسساتي في الجزائر توضحت الطبيعة البنوية للنظام السياسي الجزائري، و من خلال البحث عن أداء الفاعلين السياسيين تمكنا من فهم العلاقات والسلوكات السياسية المحددة لمسارات الثبات و التغيير لهذا النظام.

Abstract :

This study Provide perception of the issue of constitutional and institutional reform in Algeria as one of the entrances to the modernist reform of the state, which concidered as a strategic working through political systems to desine perceptions in order to repair the imbalances that result from deficiencies in the performance of public policy.

The study depends on institutional approach which open the anthro- political dimension through the presentation of the stages of the constitutional and institutional development in Algeria and , crystallized in a structural ideas by searching for the performance of the political and social actors as basics of any process reforming constitutional and institutional.

مقدمة:

تعتبر مسألة إصلاح الدولة إحدى أهم أولويات صناع القرار، باعتبار الدولة كيانا يحتاج إلى التحديث و التطوير للتكيف مع التغيرات التي تطرأ في بيئته الداخلية و الخارجية، فعملية الإصلاح تصبح ضرورية عندما تصبح الدولة بحاجة إلى ترشيد و عقلنة مؤسساتها و قوانينها و سلوكياتها لزيادة مستوى الكفاءة و للتجاوب مع مطالب الشعب المتزايدة.

ويعد الإصلاح الدستوري والمؤسساتي مدخلها الأساسي، إذ تعتبر الدساتير والمؤسسات السياسية في أي نظام سياسي إحدى المدخلات العقلانية الحداثية التي تقتضيها المتطلبات المرحلية لأي نظام سياسي يعيش في نسق يتأثر من خلاله بمتغيرات سياسية، اقتصادية و ثقافية . لكن عملية الإصلاح

السياسي ستصبح بدون معنى، ما لم تستحضر كامل عناصرها الأساسية المرتبطة بها، من فاعل سياسي و فاعل اجتماعي ترتكز عليهما. فالنصوص الدستورية والمؤسسية، وبالرغم من أهميتها في التأسيس لهذه الإصلاحات، إلا أن فاعليتها لا تتحقق إلا من خلال تنزيل تلك النصوص على أرض الواقع، ليتضح الفرق بين القواعد القانونية والدستورية والممارسات الواقعية.

بيد أن دراسة مسألة الإصلاح الدستوري والمؤسسي، تصطدم في كثير من الأحيان مع إشكالية جوهرية تتجلى في تمايز طرق استخدامها من قبل النظم السياسية، فهناك نظم تستخدمها استخداما عقلانيا رشيدا ضمن إستراتيجية إصلاحية شاملة للدولة، وهناك نظم تستخدمها كتكتيك عبر إيجاد أشكال من المؤسسات والممارسات والخطابات العقيمة التي تفرغ العملية من محتواها ومن أهداف الإصلاح السياسي المرغوب. وعليه فهذه الورقة تريد معالجة تفصيلية للإشكالية الآتية:

"إذا كانت عملية الإصلاح السياسي تتطلب جدلا تحقيق توافق واضح بين المؤسسات والدساتير من جهة وبين متطلبات البيئة السياسية والاجتماعية من جهة أخرى، فإلى أي مستوى وصل إليه هذا المسار في تجربة الإصلاح الدستوري والمؤسسي في الجزائر؟"

بناء على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- مقدمة
- المحور الأول: التطور الدستوري والمؤسسي في الجزائر
- المحور الثاني: ثانيا : دور المتغير الاجتماعي:التجذر القبلي والزيونية السياسية.
- المحور الثالث: دور العامل السياسي:أزمة بنيوية .
- المحور الرابع: قراءة في التعديل الدستوري الجديد (مارس 2016).
- الخاتمة.

المحور الأول : التطور الدستوري والمؤسسي في الجزائر

أدى التطور الكبير الذي عرفته المؤسسات و البنى السياسية و تحولها من الطابع التقليدي البسيط إلى الطابع الحديث المعقد إلى إعادة النظر في إدراكنا وفهمنا لها، فأصبحت تعرف بمفاهيم جديدة تعتبرها إنشَاء عقليا أو كائنا عقليا، و من هذا المنطلق يمكن اعتبار الدستور مؤسسة سياسية خالصة شأنها شأن المؤسسات السياسية الأخرى، يفترض فيها أن تكون وليدة واقع سياسي واجتماعي خاص، أي يختلف من بيئة إلى أخرى.

غير أن أن الفقيه الدستوري في الجزائر استأنس بالدستور الفرنسي لسنة 1958 الذي تأثرت به الكثير من الأنظمة السياسية، سواء العربية منها أو الغربية، و على وجه الخصوص الدول حديثة العهد بالاستقلال، هذا التأثير الواضح بالدساتير الفرنسية يعتبر ظاهرة سادت لعقود طويلة، وأحسن

الكاتب الفرنسي برتراند بادي Bertrand Badie في تشريح هذه الظاهرة معتبرا العملية برمتها شكلا من أشكال استيراد التكنولوجيات السياسية. التي لا تتوافق والبنيات السوسيولوجية المحلية⁽¹⁾.

وتعد السمة البارزة في هذا الدستور (دستور فرنسا 1958) بأنه قد وضع الدولة في الصف الأول للطاقت المحركة للحياة السياسية فهو يدرك سلطة الدولة لا بصفتها أداة في يد شخص أو حزب وإنما هي طاقة الأمة في حد ذاتها.

و تفترض دراسة الدستور بأدوات ابستمولوجية أنه لا يمكن اعتباره في أي حال من الأحوال على أنه ذلك العمل الفريد للعقل و التجربة المعبر عن قيم مثلى فحسب، بل هو كذلك عمل تتحكم فيه الظروف السائدة، ليعبر بذلك عن علاقات القوى الاجتماعية في فترة ما، وهذا ما يراه الأستاذ "لافروف Lavrov" حيث يعتقد أن القواعد الدستورية ينبغي أن لا يتم تحليلها بذاتها، وإنما من خلال علاقتها بالمجتمع، فالدستور في نظره معبر عن إيديولوجية معينة، فهو يسرع أو يعوق تطور العلاقات بين المجموعات الاجتماعية، وكما أنه قد يناسب التغيير، فإنه قد يتضمن هيمنة مجموعة معينة على أخرى أو يقوم بتحطيم موقف كان يتميز بالهيمنة⁽²⁾.

والواقع أن هذا التفسير يتناسب مع التجربة الدستورية الجزائرية، فدستور الجزائر الأول (دستور 1963) كان انعكاسا واضحا للتباينات و التناقضات الإيديولوجية السائدة في تلك المرحلة، والتي تبلورت في صراعات و خلافات داخلية حدثت بين تيارين منبثقين عن النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، فلقد اختلفت وجهات نظر الفريقين حول الأسس والمنطلقات الفكرية والأيديولوجية التي ينبغي أن تتأسس عليها مؤسسات الدولة في الجزائر، فكان التيار الأول يحاول أن يبني فلسفة دستورية قائمة على أساس ليبرالي تعددي، يقوم فيه الدستور على نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية. أما التيار الثاني فكان يريد بناء فلسفة دستورية قائمة على أساس اشتراكي يكرس لنظرية الحزب الواحد. باءت طروحات التيار الأول بالفشل في مواجهة التيار الثاني الذي امتلك أدوات التحكم والتغلب وجعلته يهيمن ويفرض مواقفه، فلقد استمد الطرف المهيمن قوته و تفوقه من سيطرته على الأجهزة الأمنية (الأمن الوطني و قيادة أركان الجيش) و سيطرته كذلك على الجهاز الإيديولوجي للدولة من خلال احتكاره لحزب جبهة التحرير الوطني. وفي خضم هذه المناورات السياسية والصراعات الأيديولوجية ظهر أول دستور للجزائر المستقلة في جويلية 1963.

اهتم هذا الدستور بتنظيم السلط مع عدم إهمال جانب النضال التاريخي للمجتمع الجزائري وانتمائه كما انه حدد المبادئ والأهداف التي يقوم على أساسها النظام في الجزائر في ظل إيديولوجية اشتراكية قائمة على أساس فلسفة الحزب الواحد مما دفع الأستاذ (ميشال كامو) إلى اعتبار أن دستور 1963 لا يعد دستورا قانونيا وإنما هو دستور برنامج، وهو دستور برنامج لأنه اعتمد على أحادية الحزب أما إذا ما تم إبعاد الحزب فانه سيكون دستور قانون⁽³⁾.

لم يدم دستور 1963 طويلا بحيث تم إلغائه في أكتوبر 1965، أي بعد أشهر قليلة من عزل أحمد بن بلة الرئيس الأول للجمهورية الجزائرية الفتية في التاسع عشر جوان من سنة 1965 وتشكيل مجلس ثوري مصغر بقيادة هواري بومدين الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع، حيث شهدت الجزائر بعدها فراغا دستوريا رهيبا لم تتخلص الجزائر منه إلا في أواسط السبعينيات، حيث تم إقرار دستور جديد في نوفمبر 1976، رسخ نظام الحزب الواحد ونظم سير العمل السياسي بكل ما تحمله الكلمة من معنى⁽⁴⁾.

كان الدستور في هذه الفترة مكرسا لسلطات و صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، فتمحور النظام السياسي حول شخص رئيس الجمهورية الذي أصبح بقوة الدستور المسيطر على مجلس الثورة و السلطة التنفيذية وأمانة الحزب ووزارة الدفاع وقيادة القوات المسلحة .

وجاء بعده دستور فيفري 1989 الذي يعتبر أول دستور جزائري اعترف بالتعددية السياسية وأعاد النظر في الاشتراكية، كخيار سياسي و اقتصادي لا رجعة فيه.. وهو أمر لم يكن ليحدث لولا تضافر جملة من العوامل والأسباب:

- أولها: فشل المخططات الاقتصادية، و عجزها في تحقيق الأهداف المسطرة، و هو الأمر الذي فضحته أكثر فأكثر، الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986، و التي كان من نتائجها انهيار أسعار النفط السوق العالمية إلى مستويات خطيرة، كشفت حجم تبعية الاقتصاد الجزائر لسوق عالمية متذبذبة، كما كشفت طبيعة الاقتصاد القائم على الربح النفطي.
 - ثانيا: جملة من الأحداث التي عرفت الجزائر فيما يعرف بأحداث أكتوبر 1988، التي جاءت كتعبير عن الانسداد السياسي الذي عرفه النظام و ظهور عوامل الضعف و التكلس.
 - ثالثا: التطورات التي لحقت بالنسق الدولي والتي عرفت من خلالها الكثير من الأنظمة السياسية، وبخاصة دول أوروبا الشرقية والوسطى، تحولات من بنياتها السلطوية إلى بنيات ديمقراطية تعددية.
- وإن حافظ هذا الدستور على صلاحيات رئيس الجمهورية، إلا أنه استبدل الشرعية الثورية بالشرعية الدستورية⁽⁵⁾.

إن الإسقاط السياسي لهذا الدستور يبين أنه لم يكن المخرج الواضح و الذي يتحقق حول أهداف معينة لإقرار تعددية فعلية بقدر ما عكس صراعات على مستوى النخب الحاكمة في مرحلة سياسية حرجة نتيجة بروز الفاعل الاجتماعي من خلال مجموعة من الاحتجاجات الاجتماعية ترتب عنه وصول قوة إسلامية أصولية إلى المجالس المحلية و التي برزت فيما بعد كمهدد للنظام السياسي في الجزائر بل الدولة في حد ذاتها، حيث تم إلغاء المسار الانتخابي الذي اعتبره البعض منافيا للديمقراطية و بينما اعتبره صناع القرار في تلك المرحلة حماية للديمقراطية و إنقاذا للجمهورية، وبعد ضغوط و صراعات على مستوى النخب السياسية تقرر استقالة الشاذلي بن جديد و دخلت الجزائر في فترة فراغ دستوري شهدت خلاله أحداث أمنية خطيرة عصفت بالدولة و المجتمع على حد سواء .

و في خضم الأزمة الأمنية و السياسية التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي، جاء دستور 1996 كآلية لإصلاح الاختلالات واستكمال البناء المؤسساتي للدولة. خاصة أن الجزائر قد مرت بمرحلة انتقالية شهدت غياب مؤسساتها الحيوية، وكان من أهم المحاور التي جاء بها هذا الدستور التأكيد على مركزية منصب رئاسة الجمهورية، و تجلى ذلك من خلال استحداث الغرفة البرلمانية الثانية التي يعين رئيس الجمهورية ثلث أعضائها كإجراء احترازي مخافة وصول المعارضة إلى الحكم⁽⁶⁾.

شهد هذا الدستور تعديلا جزئيا في نوفمبر 2008، و لهذا رأى المشرع أنه لا يستوجب إجراء استفتاء شعبي لإقراره، بل إن السلطة قامت بتمريره بواسطة التصويت العلني في المجلسين التشريعيين (المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة) و كانت مسألة فتح العهدة الرئاسية أهم تعديل طرأ على الدستور. ولعل أبرز التبريرات التي قدمت حول هذه النقطة بالذات كانت تنطلق من أن فتح العهدة الرئاسية ضروري لاستكمال برنامج المصالحة الوطنية، لكن هذا التبرير كان مرفوضا لدى كثير من الأطراف التي رأت فيه آلية لتكريس سلطة الفرد الواحد وخطيئة دستورية.

و بعد تحليل مختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال يمكن التأكيد على أن كل الدساتير الجزائرية اتسمت بصفة ملازمة، و هي ارتباطها بشخصية الرئيس و بتوجهاته السياسية، فارتبط دستور 1963 برغبة الرئيس بن بلة في فرض الاشتراكية كخيار وحيد لا رجعة فيه كما رددته الأدبيات و الشعارات السياسية المنتشرة في تلك الفترة، بينما ارتبط دستور 1976 بمحاولات الرئيس بومدين في السنوات الأخيرة من حكمه العودة إلى المؤسسات الدستورية والخروج من المرحلة الانتقالية التي أفرزت نظام ما بعد 19 جوان 1965، تماما كما ارتبط دستور 1989 بشخصية الرئيس الشاذلي بن جديد الراغب في الخروج من مرحلة الأحادية و تشجيع التعددية والإصلاح السياسي والاقتصادي، في حين جاء دستور 1996 لسد الثغرات التي اعتبرتها السلطة بقيادة اليمين زروال سببا رئيسيا في انتصار المعارضة في الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، بينما تواءمت التعديلات اللاحقة (2008) مع طبيعة المرحلة الجديدة التي بدأت مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم سنة 1999. كما أنه يمكن القول أنه خلال هذه المراحل تم ربط الدستور كمؤسسة بالمشاريع السياسية، فلكل دستور سياسة عامة وتوجه يبرر صيرورة دسترة السلطة ووضع نماذج للنظم أغلبها مستوردة⁽⁷⁾.

وفي سياق البنية الدستورية لا يعدو موقع المؤسسة التشريعية في النظام السياسي الجزائري سوى هيكل مؤسساتي منح الطابع الشكلي للدولة الحديثة فقط، بينما ظل محتواها وفلسفتها بعيدين عن تلك التصورات التي أنشئت على إثرها المؤسسة السياسية لتكون فيه عبارة عن حلقة الوصل بين الحاكم و المحكوم، فكل الدساتير في الجزائر أنشأت مؤسسة عقد لها اختصاص التشريع

لكنها اقتصر في واقع الأمر على المصادقة على تلك النصوص التي تنتجها الحكومة، فلم يعد لهذه الأخيرة أي دور فعلي في جوهر الحياة السياسية في الجزائر.

انسجمت المؤسسة التشريعية ونظرية الحزب الواحد في الفترة التي سبقت إقرار التعددية السياسية التي جاء به دستور 1989، فكان أعضاء المجلس الشعبي الوطني هم أنفسهم أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني و بالتالي فمن غير الممكن ظهور أي شكل من أشكال المعارضة الحقيقية باعتبار أن هذه الأغلبية تنتمي إلى نفس التيار (الزمرة) السياسية و بالتالي ضمان عدم حدوث أي خلافات جوهرية بينهم. أما في فترة التعددية و بمقتضى دستور 1996 فلقد استطاعت السلطة أن تعالج هذه المخاوف من خلال استحداث الغرفة الثانية (الغرفة العليا أو مجلس الأمة) التي يحظى فيها الرئيس بتأثير متعاطف بفعل الصلاحيات التي منحها له الدستور و التي بموجها يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ثلث أعضاء الذي أطلق عليه خبراء القانون الدستوري بالثلث المعطل أي القادر على عرقلة مرور مشاريع القوانين التي لا تحظى بمباركة السلطة التنفيذية ممثلة في شخص الرئيس⁽⁸⁾.

والظاهر أن استحداث هذه الغرفة يعود إلى اعتبارات مختلفة لعل أبرزها هو منع وصول المعارضة إلى الحكم. بينما كان استحداث هذا النوع من المؤسسات في الديمقراطيات الغربية عبارة عن استثناءات تعبر عن مجموعة من المؤثرات الاجتماعية و الاقتصادية، في حين أن النظام السياسي في الجزائر قد اخذ بها كقاعدة و كانت أداة من الأدوات القانونية تسمح للنظام السياسي إعادة إنتاج ذاته، وهو ما جعل المجالس التشريعية تتحول إلى فضاء مغلق تتجذر فيه جميع أشكال الزبونية السياسية، من خلال توظيف المال و المكانة الاجتماعية فتشكل لدى نواب الأمة، بسبب ذلك، سلوك وذهنيات سياسية قائمة على النهب و المحسوبية و إهمال تمثيل المواطن⁽⁹⁾.

وأما فيما يخص السلطة التنفيذية فلقد ركزت التحاليل السياسية مسألة توزيع القوة و السلطة داخل هذه المؤسسة⁽¹⁰⁾. و الحال أن المؤسسة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري لا تختلف بتاتا عن مثيلاتها في باقي الأنظمة السياسية في العالم العربي حيث تتمحور حول رئيس الجمهورية، حيث يصبح النظام السياسي قائما على ظاهرة الشخصية و هو ما يشجع على إحلال الاستبداد السياسي و الانفراد بالسلطة.

و لفهم طبيعة هذه الشخصية ينبغي أن نعود إلى الإرث التاريخي و طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في مثل هذه الأنظمة، و لقد أجاد المفكر محمد عابد الجابري في تفسير هذه الظاهرة حين أكد على نقطة حساسة جدا و هي كون النخب التي تولت مقاليد الحكم بعد الاستقلال هي نفس النخب التي كانت تقود حركة التحرر من الاستعمار الأوروبي.

وهنا يبدأ الصدام بين المشروعية التاريخية التي اكتسبتها هذه النخب بحكم محاربتها للاستعمار و ما توفره دولة الاستقلال من مزايا و مراتب على السلم الاجتماعي فيصبح الإشكال المطروح

تمثلا في التناقض الحاصل بين مشروع التحرر الوطني الذي استطاعت هذه النخب تحقيقه ومشروع بناء الدولة المستقلة التي اتجهت نحو الاستبداد واحتكار المزايا السلطوية من خلال السيطرة على مختلف دواليب السياسة والاقتصاد.

المحور الثاني: دور المتغير الاجتماعي: التجذر القبلي والزبونية السياسية.

لا يحتاج تحليل مسار الإصلاح الدستوري والمؤسساتي في الجزائر (أو غيرها من الدول) إلى الاعتبارات القانونية المجردة بقدر ما يحتاج إلى فهمنا لطبيعة البنى الاجتماعية البسيطة والتقليدية، فالجزائر، وعلى غرار الكثير من الدول النامية، استوردت أنماطا وبنى سياسية غربية، إلا أن واقعها الاجتماعي كان لا يزال متخلفا وغير قادر على استيعابها، فالعلاقات الاجتماعية في جوهرها ظلت محافظة على شكلها القديم أي استمرار الولاءات والانتماءات الفرعية (القبلية، العروشية، الجهوية... الخ).

فلقد لاحظ الأستاذ "موريس دوفيرجيه" أن التنظيم السياسي الحديث يتموضع فوق أنماط تقليدية لا يمحوها محوا كاملا، وكثيرا ما يكيفها مستمدا منها قوتها الأساسية " فالروابط القبلية والولاءات الإقطاعية والانتماءات الدينية عادة ما تشكل أساسا للانتساب إلى الأحزاب أو عادة ما تنعكس على شكل سلوكيات تأخذ أبعادا مختلفة في الحياة السياسية⁽¹¹⁾.

لقد عمل الاستعمار الفرنسي على تحطيم البنيات والهيكل الاجتماعية الأهلية في المجتمع الجزائري، حيث كان بالإمكان أن تلعب هذه البنيات الاجتماعية التقليدية دورا في الحفاظ على التوازن الاجتماعي وامتصاص مخلفات الأزمة نفسيا واجتماعيا خصوصا في فترة الأزمة، فانتشار العنف والإرهاب هو أحد أشكال تفكك الهياكل الاجتماعية⁽¹²⁾.

لقد عرف العقدين الأولين من الاستقلال تحولات جذرية على مستوى البنيات الاجتماعية وهو ما تطلب الاهتمام بسوسيولوجيا الريف وبالمسألة الزراعية على وجه التحديد، ثم برزت في فترات لاحقة دراسات معمقة للحركات الاجتماعية والنخب والشباب والمرأة والعائلة والثقافة⁽¹³⁾، هذا التوجه أعطى نوعا من التحرر الأيديولوجي في المراحل الأولى من عمليات البناء الوطني التي تمحورت حوله الدولة في الجزائر.

غير أن العلاقة اتسمت بين الدولة والبنيات الاجتماعية بتبعية هذه الأخيرة للدولة بشكل كبير نظرا لميراث المرحلة الأولى لبناء الدولة الجزائرية الفتية، حيث تم فيها تنظيم الحركة الجموعية بشكل بيروقراطي خاضع للرقابة المباشرة للدولة وأجهزتها، ونظرا لارتباطها ماليا بالدولة فلقد اتسمت بالضعف وانعدام الاستقلالية وهو ما يعوق تحولها إلى مجتمع مدني فعال يستطيع الانتظام كقوة فعالة و مضادة تسمح بتحقيق التوازن النسبي في مواجهة السلطة، والواقع أن هذا ما يتلاءم مع نظرية الحزب الواحد حيث يتسم بعدم السماح ب بروز التعددية، بل كان المنطق هو منطق السلطة المطلقة⁽¹⁴⁾.

انطلق النظام السياسي الجزائري من تصور مركزي للدولة (الدولة الوحودية و المركزية Etat unitaire et centralisé) يتوافق مع النموذج اليعقوبي الفرنسي (jacobinisme) الذي ينظر إلى المجتمعات الفرعية (العرق، القبيلة، العصبية الجهوية والمحلية) كجماعات تقليدية (Communautés) متعارضة مع التوجه الحداثي للدولة العصرية، وزاد من حدة هذا التصور التوجه الاشتراكي اليساري الذي ينظر لمختلف الفواعل الاجتماعية التقليدية على أنها إرث إقطاعي يجب أن تعمل الدولة الحديثة على استئصاله واجتثاثه من جذوره.

وإن كان للأيديولوجية الاشتراكية دور في عرقلة نمو مجتمع مدني متحرر و متكيف مع الواقع الاجتماعي الجزائري، فذلك لا يعني أنه كان العامل الرئيسي في تبني هذا التوجه، بل إن طبيعة النظام الاستبدادي كانت مهياة لرفض كل أشكال التنظيم الاجتماعي غير الخاضع لمنطق السلطة وإرادتها، ولقد تجلى ذلك في التضييق الذي عرفته المؤسسات الوقفية و الجمعيات الأهلية و الزوايا و المدارس الخاصة (مدارس جمعية العلماء المسلمين على سبيل المثال).

يمكننا القول أن السلطة قامت بتأميم كل مؤسسات المجتمع المدني التي كانت قادرة على تفعيل الحراك الاجتماعي و الثقافي، و عوضتها بعدد من المنظمات الجماهيرية التابعة للسلطة على غرار الاتحادات الشبابية و النسوية و الطلابية و العمالية و الفلاحية التي لعبت دورا أيديولوجيا محضا و شكلت بوتقة لاستيعاب الإطارات و النخب المرتبطة (التابعة) بالسلطة، كون جميع أعضائها مناضلون في الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني).

تحولت البنيات الاجتماعية في الجزائر بعد فترة التعددية من خلال دستور 1989 وأخذت شكل فاعل اجتماعي مكون من العمال، الطلبة،، أرباب العمل، وهي تعبر عن نفسها من خلال مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية و الجمعيات⁽¹⁵⁾.

فلقد أدى فشل السياسات التنموية في الجزائر إلى حدوث أزمة اقتصادية حادة أدت إلى نشوب حركات احتجاجية ذات تجنيد شعبي واسع، و كانت محطاته المفصلية الاضطرابات و الاحتجاجات التي اتسمت بطابع عنيف في الخامس من أكتوبر سنة 1988، و هي الأحداث التي مهدت لظهور التعددية التي شهدتها البلاد بفضل دستور 1989 الذي منح حريات واسعة شجعت و أفرزت حركية اجتماعية فعالة و قوية و سمحت بظهور بوادر مجتمع مدني حقيقي.

لقد شهدت الفترة التي تلت إقرار دستور فيفري 1989 ظهور الآلاف من الجمعيات الأهلية التي نشطت في جميع المجالات (ثقافية، علمية، دينية، مهنية، رياضية... الخ) وفي جميع المستويات (محلية، بلدية، ولائية، وطنية). بيد أن هذا التحرر الذي كان إيجابيا في مستويات عديدة، و أظهر قدرة المجتمع الجزائري على الانتظام، قد كشف في الوقت نفسه طبيعة المجتمع الجزائري الفعلية، التي لم تستطع

تجربة التحديث القسري التي عرفها في العقود السابقة من محو البنى التقليدية والانتماءات و الولاءات القبلية والجهوية وهو ما يدل على أن التجارب السابقة فشلت في تحقيق أهدافها المرجوة.

وهذا ما يفسر المفارقات والتناقضات الحاصلة في المجال السياسي نتيجة وجود أنماط للتنظيم الاجتماعي والسياسي تتخذ بنية حدائية وعصرية من حيث الشكل، كالتنظيمات، الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني إلا أن مضمونها ومحتواها وطبيعة العلاقات التي تتحكم فيها هي علاقات تقليدية ماضوية قائمة على النعرات القبلية والعرقية.

وفي هذا المقام لا تختلف الجزائر عن الكثير من الدول الإفريقية والعربية التي شجع الانفتاح السياسي والتعددية السياسية والحزبية فيها على بروز الولاءات التقليدية الضيقة، وهو ما شرحه المفكر عبد الله الغدامي جيدا واعتبره تعبيرا عن مشروع الحدائة و بروز مرحلة جديدة هي مرحلة ما بعد الحدائة⁽¹⁶⁾.

فيصبح بذلك النظام السياسي والمجتمع منتظمان بنيويا من خلال أشكال من الزبونية السياسية وقبلنة النظام السياسي أي استثارة النزعات القبلية والجهوية في مخياله الاجتماعي والسياسي والسياسات الدينية التي سبق الإشارة إليها إلى آخره، فتشكلت علاقة قوة بين البنيات الاجتماعية وشبكات الزبونية السياسية وتظهر هذه العلاقة وتأخذ بعد كبيرا أثناء فترات الحملة الانتخابية فتصبح هذه الأخيرة الحقل الذي تنمو فيه قوة هذه العلاقة من خلال شراء الأصوات الانتخابية واستراتيجيات التعبئة... إلخ⁽¹⁷⁾.

المحور الثالث : دور المتغير السياسي- أزمة بنيوية- .

يقترن مفهوم الإصلاح السياسي، في أي نظام سياسي، بمدى فاعلية الحياة الحزبية، و حتى تتمكن من إدراك حقيقة هذه الحياة، كان لا بد أن يُنظر للحزب ككيان معقد يعبر عن واقع اجتماعي وثقافي قبل النظر إليه كبنية أو جهاز سياسي منفصل عن البيئة الثقافية والاجتماعية التي نشأ فيها.

بيد أن المنظومة الحزبية قد تصبح منظومة عبثية لا تساهم بتاتا في إرساء نظام سياسي يتمتع بقدر كاف من الرشاد والعقلانية، وهو ما نلاحظه في التجربة الحزبية الجزائرية، التي ابتعدت فيها الأحزاب السياسية عن دورها الحقيقي وهو ما يبعد الأحزاب الجزائرية عن التعريفات الأكثر قبولا للظاهرة الحزبية.

فحسب الباحثين Joseph La Palombara و Myron Weiner هناك أربع شروط يجب أن تتحقق

في أي حزب عصري وهي:

- البقاء بعد المؤسسين.

- الانتشار على المستوى الوطني.

- البحث عن الدعم الشعبي.

- السعي للوصول إلى السلطة.

بينما يضيف إليها باحثون آخرون كهواري عدي Lahouari Addi شرطا يجب أن يتوفر في الأحزاب الموجودة في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية (وهذا يقصد دولا كالجائز بطبيعة الحال) ألا وهو القبول بمبدأ التداول على السلطة و قبول تشكيل أحزاب منافسة⁽¹⁸⁾.

و عند التمعن في هذه الشروط فلا يمكننا إلا تسجيل استنتاجات بديهية و هي عجز معظم الأحزاب الجزائرية المعترف بها قانونا من تلبية هذه الشروط، فأغلبها غير قادرة على الانتشار في مختلف ربوع القطر الجزائري الشاسع، و بما في ذلك بعض الأحزاب العريقة كجبهة القوى الاشتراكية التي لم تستطع بعد عقود من طويلة تأسيسها أن تتموقع في مختلف جهات القطر.

كما يمكننا تصنيف الأحزاب من خلال جملة الوظائف التي يفترض منها أن تحققها وهي حسب Georges Lavau ثلاثة وظائف هب:

- تحقيق الشرعية و الاستقرار .Légitimation-stabilisation.

- تحقيق البديل السياسي .Relève politique.

- القدرة على إسماع صوت الراضين لسياسات السلطة . Tribunicienne⁽¹⁹⁾ .

و بالتالي يمكننا القول أن الأحزاب السياسية في الجزائز غير قادرة على تحقيق هذه الوظائف، وهو ما يجعلنا نقر بوجود أزمة هيكلية تعاني منها مختلف الأحزاب في الجزائز. و في هذا المجال قدم الأستاذ محمد ظريف دراسة أصيلة في هذا المجال حدد من خلالها الأزمة البنيوية للحزب السياسي أرجعها الى ثلاث مقاربات أساسية :

- المقاربة السوسيو تاريخية: فسرت هذه الأزمة البنيوية بإرجاعها الى منظومة الأفكار و السلوكيات التي تبلورت خلال الحركة الوطنية و في فترة النضال ضد الكولونيالية، فبعد فترة الاستقلال قدم الحزب نفسه كمعبر عن كل الشرائح الاجتماعية و من ثم تخوين كل اختلاف إلا مشروعية النضال و مقاومة كل مشروعية حزبية في هذا السياق .

- المقاربة السوسيو سياسية: فسرت الأزمة البنيوية للأحزاب من خلال إحالتها الى قواعد اللعبة السياسية داخل النظام السياسي في سياق استراتيجيته لضبط التوازنات داخل النظام لضمان الاستمرارية، فقد اشتغلت السلطة وفق تكتيك سلطوي يعمل عمدا على الخلط بين التعددية الحزبية و التعددية السياسية و هذه الإستراتيجية تقوم على أساس دعامتين خلق الحزب الاغلي

لتمير السياسات و إغراق الساحة السياسية بالأحزاب لإفقادها طابعها العقلاني ومن ثم تصبح التعددية السياسية تكريسا للاحادية السياسية

المقاربة-السوسيوقثافية : تفسر الأزمة البنيوية للحزب السياسي بربطه مباشرة بلوك المواطن فيما يتعلق بمؤشرين أساسيين هما الفقر و الأمية، ومن ثم ينغمس هذين المؤشرين بضعف الالتزام الحزبي و اللامبالاة. فالثقافة الانتخابية في هذا السياق تقوم على مجموعة من الاختلالات التي تشكل عائق في أي مسار إصلاحي لأن التصويت في الانتخابات يتبلور حول العقل الجمعي للمواطن الذي تتحكم فيه العشيرة والقبيلة والتي تدمغ السياسة بمنطقهما⁽²⁰⁾.

في إطار مناقشة الواقع الحزبي في الجزائر يتضح من الناحية السوسيو تاريخية بأن الجزائر قد عرفت منطق الحزب قبل منطق الدولة. هذه المعطية ساهمت في بناء دور الفاعل السياسي في الجزائر. أما من ناحية الممارسة نجد أن الأحزاب السياسية بعد إقرار الإصلاح في سياق البنية الدستورية لسنة 1989 قد أفرزت حوالي ستين، حزبا بدون برنامج ولا تصور للحياة السياسية والأكثر من ذلك أنها نشأت وفق قوانين انتخابات ولم تنشأ عن طريق واقع اجتماعي معين بالرغم من أن الجزائر قد عرفت حراكا شعبيا نادى بمطالب اجتماعية نتيجة فشل السياسات التنموية للدولة ولم يطالب لا بالإصلاح ولا بالتغيير.

يأتي تكثيف النقاش حول هذا الموضوع من خلال تتبع آليات اشتغال الأحزاب السياسية منطقتها ومدى فاعليتها فنجد أنها يغيب عليها منطق التناوب على السلطة وتتخذ من الاحتكار طابعها الأساسي الى جانب غياب الخطاب السياسي فكلها واقعة في سياق الخطابات الشعبوية، التي لا تتصارع على الأفكار والبرامج بقدر ما تتصارع على الشخصية وتحول الأحزاب في أحيان كثيرة الى بنيات إدارية لا تلبي إرادة المواطن و إنما تلبي إرادة فئة معينة ويظهر ذلك ن خلال استتباع حركات التصحيح والصراع على الزعامة الحزبية من خلال صراعات بنيوية مثلما حدث مع حزب جبهة التحرير الوطني وحزب حمس ذو التوجه الإسلامي⁽²¹⁾.

وبالرغم من أن الحزب كمفهوم في علم السياسة يقترن بمدى كونه وسيط بين الدولة والمجتمع للتعبير عن مطالبه وفق الأطر القانونية والمؤسسية إلا أنها دلالة واقعية في هذا السياق .

مع تحولات المنطقة التي عرفت حراكا اجتماعيا في تونس ومصر عام 2011 توجهت السلطة الى ارساء خطاب عرف بخطاب الإصلاحات في افريل 2011 تم اللجوء الى تفريخ عدد اخر من الاحزاب السياسية وصل الى حوالي 130 حزب سياسي مع الإقرار الى الاتجاه نحو تعديل الدستور على نحو يتيح بناء فرصة جديدة لإعمال تحول وتغيير حقيقي في طبيعة واليات الممارسة الديمقراطية في الجزائر. ومع الظروف المرحلية التي تعرفها الجزائر بقي الخطاب في شكل نصوص لم يتم إنزالها الى ارض الواقع.

المحور الرابع- قراءة في التعديل الدستوري الجديد (مارس 2016).

تأخر استصدار هذا التعديل الدستوري لسنوات عديدة، إذ أن الإعلان عن التعديل كان في سنة 2011 و في خضم التحولات و الاضطرابات التي عرفتها الكثير من الدول العربية، انطلاقا من تونس التي تم فيها خلع الرئيس زين العابدين بن علي و مرورا بما حدث في مصر بعد عزل الرئيس حسني مبارك بعد عقود طويلة من الهيمنة المطلقة على دواليب الحكم وصولا إلى الاضطرابات التي حصلت في كل من اليمن، سوريا وليبيا.

وإذا حاولنا استخراج الخصائص المشتركة التي ميزت هذه الأنظمة، سنجد أن الاستبداد بالحكم و احتكار الثروة و التحول إلى نظام اقتصادي أكثر توحشا هي السمات البارزة و المشتركة بين جميع هذه الأنظمة، و هو ما جعل النخبة الحاكمة في الجزائر متخوفة من بلوغ شرارة الثورات العربية إلى الداخل الجزائري، فلجأ النظام السياسي إلى استباق الخطر و درأه من خلال إطلاق جملة من الوعود الاقتصادية تمثلت في تحسين مستويات الأجور و وعودا سياسية تمثلت في الإعلان عن اقتراب موعد التعديل الدستوري الذي سيسمح بتعزيز الانفتاح السياسي و ترقية الحقوق الفردية والحريات العامة.

و لم يتم الإفراج عن نصوص التعديل الدستوري الجديد إلا بعد مرور خمس سنوات كاملة، تغيرت فيها الكثير من المعطيات التي شكلت في السابق ضغوطا رهيبية على صناع القرار في الجزائر، وكان من أهمها فشل تجارب التحول الديمقراطي في هذه الدول وصولا إلى اندلاع حروب أهلية مدمرة كما وقع في كل من سوريا، ليبيا و اليمن.

وهذا التأخر يمكننا اعتباره خطوة ذكية من قبل النخبة الحاكمة، استطاعت بفضلها امتصاص الحراك الاجتماعي و السياسي الداخلي و المتأثر بما حدث في الجمهوريات العربية المضطربة، والذي يمكننا اعتباره مماثلة مقصودة.

و بالرغم من تمكن النظام السياسي على تجاوز مرحلة الثورات العربية الحرجة، إلا أن التعديل الدستوري الجديد حاول استخلاص الدروس و العبر من تجارب هذه الدول، و لهذا كانت مسألة حصر العهدة الرئاسية أهم نقطة جاء بها هذا التعديل الدستوري، و هو تراجع واضح عن ما تبناه النظام السياسي في التعديل الدستوري السابق أي تعديل 2008 .

تعتبر مسألة تمديد العهدة من أكثر المسائل التي أثارت رفض و معارضة الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية المعروفة، بل فاقمت من أزمة الثقة الحاصلة بين المواطن و السلطة، على اعتبار مسألة التداول على السلطة تعد من بين أهم المكاسب السياسية التي أقرها دستور 1996، الذي تمت ضياغته في عهدة الرئيس اليامين زروال.

أما النقطة المهمة الأخرى فهي إقرار ترسيم اللغة الأمازيغية بعدما كانت لغة وطنية (التعديل الدستوري 2002)، وهي نقطة حساسة لا تقل أهمية عن مسألة تمديد العهد، فاللغة الأمازيغية تحولت إلى قضية شائكة، باعتبارها تمس جانبا من جوانب الهوية الوطنية، فتفسير مسائل اللغة والهوية تعد اليوم إحدى أهم المداخل الدستورية الحديثة، وبخاصة في الدول المتنوعة عرقيا ولغويا، ولهذا نجد الكثير من الدول أصبحت اليوم تعتمد في دساتيرها الجديدة مبدأ التعددية الثقافية (multiculturalisme) والتي يتجلى في احترام الأقليات الوطنية وترقية لغاتها.

لا يمكننا تقييم النصوص الدستورية الجديدة دون فهم عميق لمبررات إدراجها، وهنا يبرز التساؤل الأكبر وهو: هل كانت هذه التعديلات الجديدة وبالأخص مسألتي تقليص العهديات وترسيم الأمازيغية نتيجة لتحول عميق في وعي النخبة السياسية وقناعاتها الأيديولوجية أم أنها وليدة ضغوط ولدتها البيئتين الداخلية والخارجية للنظام السياسي الجزائري.

فمسألة تمديد العهد كانت من بين الأسباب التي أوجت الاحتجاجات السياسية في دول الربيع العربي، إلى درجة أفرغت مفاهيم الجمهورية والدولة الوطنية من محتواها الأصلي، فلم يعد المواطن في هذه الدول قادرا على التفريق بينها وبين الملكيات العربية المطلقة، وازداد هذا الالتباس خطورة بعد انطلاق مشاريع توريث الحكم من الآباء إلى الأبناء بطريقة تعسفية لا تحترم فيها أدنى مقتضيات الكياسة السياسية.

بيد أن هذه المسألة لا تؤسس بالضرورة لقاعدة التداول على السلطة، ففي الدول التي لم تتبلور فيها المعايير والمؤسسات الديمقراطية القوية، يمكن فيها للنخب من التحايل وتجاوز هذه القواعد كما حدث في كل من روسيا الفيدرالية وجمهورية تركيا. فالرئيس بوتين غادر منصب الرئاسة بعد انقضاء عهده الأولين لكنه رجع للحكم بعد العهدة التي تولى الرئاسة فيها ألكسندر ميدفيديف.

أما المسألة الثانية، والتي تدور حول المسألة اللغوية الشائكة، فهي ترتبط بمستويات متعددة تجعلها شديدة التعقيد، فمطالب الهوية واللغة في الجزائر ارتبطت بصراعات سياسية بالغة الخطورة، تحولت في محطات كثيرة إلى معضلة أمنية عنيفة، وأحسن مثال هو الأحداث التي شهدتها منطقة القبائل في سنة 2001، وبعيدا عن التأويلات المسبقة لمبررات قرار الترسيم ينبغي أن نشير إلى صعوبة تطبيق هذا القرار، لأن ذلك منوط بتغيير جذري للذهنيات والقوانين العضوية المرتبطة بنشر وتعميم اللغة الأمازيغية في مختلف المستويات وفي مختلف المجالات.

و عليه فمسألة التعديلات الدستورية لا ترتبط بالنصوص القانونية العامة والمجردة بقدر ارتباطها بالإرادة السياسية لصانعي القرار، الذين توكل إليهم مسؤولية تطبيق هذه القوانين.

الخاتمة:

من خلال تتبع مسار التطور الدستوري والمؤسساتي في الجزائر، نجد أن هذا الأخير يخضع لترتيبات ظرفية فهو نص بلا روح تغيب عليه آليات توزيع الأدوار، فكل الدساتير التي عرفتها الجزائر ظلت عملياتها السياسية تتراكم خارج نصوص هذه الدساتير.

فلقد بينت الدساتير والتعديلات الدستورية المختلفة أن مبررات الإصلاح الدستوري في الجزائر لم ترتبط بالعوامل الموضوعية والعقلانية، بقدر ما ارتبطت بالعوامل الذاتية والشخصية، فالدساتير على اختلافها وتعددتها كانت تعبر دائما عن نمط تسيير استبدادي لصانع القرار في مرحلة من مراحل تطور النظام السياسي. فارتباط النظام السياسي ارتباطا كليا بمنصب الرئاسة أعاق مسارات الإصلاح والتحول الديمقراطي في الجزائر.

الهوامش :

(1) Bertrand Badie, L'Etat importé: occidentalisation de l'ordre politique, Paris, Fayard, 1992, p.65.

(2) عبد الرضا حسين الطعان , تركيز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة – فرنسا نموذجا, (بنغازي: جامعة قارونوس, 2001) ص. 76.

(3) السعيد بوالشعير, النظام السياسي الجزائري, (الجزائر: دار الهدى, 1983) ص ص 48-50.

(4) السعيد بوالشعير, المرجع نفسه, ص 50.

(5) ناصر جابي وآخرون, صنع القرار في الأنظمة السياسية العربية, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2010) ص. 97.

(6) ناصر جابي وآخرون, المرجع نفسه, ص 21.

(7) لحسن زغدار, الهندسة المؤسستية في الجزائر, مداخلة القيت في ملتقى الهندسة السياسية, جامعة باتنة, افريل 2008.

(8) صالح بلحاج, "الدستور والدولة", مجلة الديمقراطية, ع. 14, فيفري, 2005, ص ص 109-114.

(9) أنظر راجح لعروسي, دور المؤسسة التشريعية في التحول الديمقراطي في الجزائر, رسالة دكتوراه, كلية العلوم السياسية و الاعلام, جامعة الجزائر 3, 2010.

(10) قابريال الموند وآخرون, السياسة المقارنة اطار نظري, ترجمة: محمد بشير المغيربي, (بنغازي: جامعة قارونوس, 1996) ص 261.

(11) موريس دو فيرجيه, علم الاجتماع السياسي, ترجمة: سليم حداد, (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, 2001) ص 121.

(12) نجيب محمد بوطالب, سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي, سلسلة رسائل الدكتوراه, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2007) ص 100.

(13) ناصر جابي, الانتخابات الدولية والمجتمع, (الجزائر: دار القصة للنشر, 1999) ص ص 83-84.

(14) العياشي عنصر, المجتمع المدني المفهوم والواقع, الجزائر نموذجا, دون سنة ودار النشر, ص ص 60-61.

(15) ناصر جابي, الانتخابات الدولية والمجتمع, (الجزائر: دار القصة للنشر, 1999) ص ص 83-84.

(16) في هذا الإطار أنظر كتاب عبد الله الغدامي, القبيلة والقبائلية أوهويات ما بعد الحداثة, المركز الثقافي العربي, 2009.

(17) محمد حشماوي, السياسة في المغرب والجزائر وفي بلدان الجنوب – أنظمة الحكم وعلاقات السلطة بالمجتمع "مجلة نقد ع. 20/19, خريف/ شتاء 2004, ص ص 7-8.

(18) Lahouari Addi, "Les partis politiques en Algérie", Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, mars, 2006, p.45.

(19) Ibid. p.65.

(20) أنظر دراسة محمد ظريف, الأحزاب السياسية المغربية من سياق الوحدة للسياق التوافقي, (الدار البيضاء: دار الاعتصام, 2001).

(21) Lahouari Addi, op.cit, p.46.